السلوك الاقتصادي

(١) الطلب : الاستهلاك

الدكتور سامر مظهر قنطقجي www.kantakji.com

الدِين عامل محدد للسلوك، وعليه فالمسلم وقاف عند حدود الله، لذلك وضع الفقهاء الأحكام الشرعية لبيان حدود تصرف المكلفين، ولأجل ذلك ذكر عمر رضي الله عنه جابر بن عبد الله بآية من آيات الله للحد من سلوكه، ولابد أن جابراً قد اتعظ وأطاع:

شاهد عمر رضي الله عنه في إحدى جولاته جابر بن عبد الله رضي الله عنه وبيده درهم، فقال له: ما هذا؟ فقال: أريد أن أشتري به لأهلي لحما قرموا إليه (أي اشتهوه)، فقال عمر: أو كلما اشتهيتم اشتريتم! ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه وجاره! أين تذهب عنكم هذه الآية (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) [الأحقاف: ٢٠].

إن عمر رضي الله عنه قصد مراقبة السوق وكان الناس حينها في مجاعة، فأراد رضي الله عنه ضبط الطلب للمحافظة على الأسعار، وكأنه يسعى لكبح جماح الغلاء وترشيد الإنفاق، وذكره للآية الكريمة إنما للتحكم بسلوك الفرد المسلم بوصف ملتزماً بشرع آمن به، وما ذاك إلا مراعاة لمصلحة الجماعة، ففي الأزمات قد يقدر البعض على تجاوز الصعاب لكن الغالبية من الناس ترزح تحت وطأة العوز والفقر. كما أن في تلك السياستين الاقتصاديتين محاربة للجشع والاستهلاك الإسرافي لأنه رضي الله عنه قد ربط الشراء بالشهوة، فقد قال لجابر أو كلما اشتهيتم اشتريتم فنهاه عن ذلك ولو كانت الشراء منوطا بالحاجة لما فعل رضي الله عنه.

إن قول عمر رضي الله عنه بأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن إنما هو تجسيد لدور الحاكم الراشد، فالرقابة الذاتية النابعة من الفرد نفسه، تعززها رقابة خارجية مصدرها ثوابت جاء بها شرع أو ايديولوجيا أو قانون، ثم يسهر على تطبيقها حاكم عادل راشد وما درّة عمر رضي الله عنه إلا رمز القوة والسلطة ليعلم الناس ضرورة الالتزام بثوابت المفترض أنها عادلة.

لذلك يجب على الفرد مراقبة سوكه وتصرفاته، ويجب على الحاكم مراقبة السوق وضبطه. فما هي وظائف السوق الواجب مراقبته وضبطه؟

وظائف السوق:

تنبع وظائف السوق من مهمته الرئيسة، فالسوق مكان يجتمع فيه أناس هم أطراف السوق، وأصحاب المصالح فيه، كالبائع والشاري والوسيط والممول والكفيل، والهدف من ذلك تحقيق ثلاثة وظائف رئيسية، هي:

- عرض السلع والخدمات.
- طلب السلع والخدمات.
- تبادل السلع والخدمات.

فالأولى يقوم بها البائعون بمختلف مراتبهم وكذلك منتجو تلك السلع والخدمات ومقدموها. والثانية يقوم بها المشترون سواء أكانوا مستهلكين نهائيين أم مستهلكين وسيطين أمثال المنتجين الذي يعيدون إنتاج تلك السلع والخدمات ثم يعرضونها في السوق ثانية بشكل مختلف عن ماهيتها السابقة سواء بإضافات عليها أو بإعادة تعبئتها أو ما شابه. أما الوظيفة الثالثة فهي قيام البائعين والمشترين بتبادل تلك السلع والخدمات لإشباع حاجات تخصهم فيحققون منافع غير مادية كالأكل والشرب والسكن وغيرها، أو بغية إعادة تسويقها من جديد فيحققون منافع مادية.

وقد ضبط الفقه الإسلامي صفات أطراف السوق وأصحاب المصلحة فيه، كما ضبط وظائف السوق، والغاية تحقيق العدل بين جميع أصحاب المصلحة دون شطط أو ظلم أو حيف.

فرسول الله صلى الله عليه وسلم بنى لبنتين أساسيتين إثر هجرته للدلالة على استقلالية المنهج الذي يسير عليه المسلمون، فالأول كان بإشادة المسجد للدلالة على استقلال حياتهم الاجتماعية، والثاني بإشادة السوق للدلالة على استقلال حياتهم الاقتصادية. وليس المعنى الانعزال بل هي الخصوصية فلكل أمة خصوصياتها والأمة التي تتنازل عن خصوصياتها تفقد هويتها فيهيم أفرادها في الأرض ليندثر ذكرهم وليمحى أثرهم. وتتجلى خصوصية السوق في تحقيقه للرشد الاقتصادي، ويكون ذلك بالآتي:

١- **وضع أسس للسوق العادلة**: أن رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذهبَ إلى سوقِ النَّبيطِ، فنظرَ إليه، فقال: ليس هذا لكم بسوقٍ ثم ذهب إلى سوقٍ، فنظرَ إليه فقال: ليس هذا لكم بسوقٍ ثم رجع إلى هذا السوقِ، فطاف فيه ثم قال: هذا سوقُكم فلا يُنْتقَصن ولا يُضْرَبْن عليه خَراجٌ.

٢- **ضبط سلوك أطراف السوق**: أما ضوابط سلوك أطراف السوق فتكون بضبط العرض والطلب والتبادل وتجنب مفسداتها.

٣- **ضبط السلع والخدمات**: والتي يجب أن تكون سلعا وخدمات طيبة لا خبيثة محرمة.

فما هي مفسدات الطلب؟

هناك مفاهيم يتداولها الناس عن حرمة التبذير، وينسون ويتناسون الإسراف والبخل مع أنهم سواء في الأثر الاقتصادي المشوه للسوق، وكل تلك السلوكيات هي من أفعال الناس.

إن المال هو عصب الحياة ومحركها وهو مادة الأسواق وبه تتحرك وتنمو، بينما تتباطؤ حركتها وتنكمش بنقصانه، والمال ليس النقد وحسب لل كل ما له قيمة معتبرة، ففي المذهب الاقتصادي الإسلامي تعتبر الأموال الطيبة أموالا وفي غيره تختلط الأمور حسب المصلحة حيث يحرم أحيانا ما يسمونه بالأموال الوسخة لكن إن تمكن صاحبها من غسلها دون أن يضبطه أحد صارت مغسولة وصلحت عندهم.

وقد أوضح الماوردي أن المال يتلفه السّرف والتبذير، فالسرف هو الجهل بمقادير الحقوق أما التبذير فهو الجهل بمواقع الحقوق. لذلك الفارق بينّ واضح فالسرف يكون بزيادة المستهلك من الكمية بما هو فوق الحاجة المعتادة أما التبذير فيشمل السرف إنما في أشكال عديدة ومتنوعة فلا يعلم المستهلك أين يضيع أمواله وأين يضعها.

لقد خلق الله كل شيء، وخلق الإنسان وجعله سيد الكون وسخره له، وخلق لهذا الإنسان غرائز لابد من إشباعها وتلبيتها، من ذلك الجوع والخوف والعطش، وهذه الحاجات لابد له من أن يشبعها حتى تتسمر حياته، فإن بقي دون أكل وشرب صار قاتلا لنفسه لأنه ضيّع موردا بشريا منتجاً أكرمه الله بالوجود وهو ينهيه من هذا الوجود، وهذا ليس من صلاحياته لذلك حق عليه العقاب.

وعليه فإن الطلب محله الاستهلاك..

ويتراوح مقدار الاستهلاك بين ثلاثة مواضع. الموضع الأول: الإسراف والتبذير، والثاني الاعتدال، والثالث البخل والتقتير. ويقسم الاستهلاك المعتدل إلى ثلاثة مستويات:

- استهلاك ضروري وهو ما يلزم لحد الكفاف وهذا ضروري لقايم الحياة وقيام الناس بواجباتهم الدينية،
- استهلاك حاجي،
- واستهلاك تحسيني (كمالي).

والاستهلاك ضروري لحركة الأسواق فبه تتحرك وتنمو الاستثمارات، وبدونه تنكمش وتتوقف، فإن زاد عن حد أعلى أو انخفض عن حد أدنى صار استهلاكاً ضاراً.

نهى القرآن الكريم عن الإسراف أو التقتير ودعا للاعتدال بينهما لقوله عز وجل (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) [الفرقان : ٦٧].

فالله تعالى خلق كل شيء في هذا الكون بشكل متوازن فقال تعالى : وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿ ١٩ ﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿ ٢٠ ﴾ الحجر

لكن تجاوز الإنسان لدليل الخلق الذي رسمه خالقه مؤداه الإفساد، قال تعالى : ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ ٤١ ﴾ الروم.

فكيف يكون فساد الطلب؟ وكيف يكون ترشيده؟

يكون فساد الطلب بالإسراف والتبذير والبخل.

الإسراف :

قال الله تعالى :

- مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿ ٣٢ ﴾ المائدة.
- وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۚ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلاَ تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿ ١٤١ ﴾ الأنعام.
- يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿ ٣١ ﴾ الأعراف.
- وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَّسَّهُ ۚ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ ١٢ ﴾ يونس.
- فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴿ ٨٣ ﴾ يونس.
- ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنجَيْنَاهُمْ وَمَن نَّشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ ﴿ ٩ ﴾ الأنبياء.
- إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿ ٢٨ ﴾ غافر.

قال صلى الله عليه وسلم أنه لسعد وهو يتوضأ "ما هذا الإسراف؟ فقال أفي الوضوء إسراف يا رسول الله! فقال له: نعم وإن كنت على نهر جار"[1] أي حتى لو كانت الموارد متاحة ووفيرة فالاقتصاد هو حال المسلم.

التبذير:

قال الله تعالى:

- إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿ ٢٧ ﴾ الإسراء.
- وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿ ٢٦ ﴾ الإسراء.

أما الأثر الاقتصادي للإسراف والتبذير أنه إذا تحول إلى عادة اجتماعية مستشرية بين الناس فمؤداه إحداث تضخم في السوق وارتفاع في أسعار سلعه وخدماته، مما يعني إحداث ضرر كلي في المجتمع، وهذا منهي عنه.

البخل أو التقتير:

قال الله تعالى:

- وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿ ١٨٠ ﴾ آل عمران.
- هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ۚ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴿ ٣٨ ﴾ محمد.
- الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿ ٢٤ ﴾ الحديد.
- إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ وَاللَّهُ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿ ١٥ ﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿ ١٦ ﴾ إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿ ١٧ ﴾ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ ١٨ ﴾ التغابن.

---

5 [سنن ابن ماجه : 419]

قال صلى الله عليه وسلم: لا يَدْخُلُ الجنةَ خِبٌّ، ولا بخيلٌ، ولا مَنَّانٌ.

أما الأثر الاقتصادي للبخل والتقتير أنه إذا تحول إلى عادة اجتماعية مستشرية بين الناس فمؤداه إحداث انكماش في السوق لاتراجع الطلب مما يعني الإضرار بالسوق ومن ثم بالمجتمع، وهذا منهي عنه.

ترشيد الطلب بترشيد الاستهلاك:

التوازن في الانفاق

قال الله تعالى:

- وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴿ ٦٧ ﴾ الفرقان.
- وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُوراً ﴿ ٢٩ ﴾ الإسراء.

قال صلى الله عليه وسلم:

- كلْ مِنْ مالِ يتيمِكَ غيرَ مسرِفٍ، ولا مبذِّرٍ، ولا متأثِّلٍ مالاً، ولا تَقِ مالَكَ بمالِهِ.
- ما عال من اقتصد.

وذكر الجاحظ في كتابه البخلاء: عليك بالسداد والاقتصاد لا وكس ولا شطط.

بهذه التوجيهات فإن الاستهلاك يكون قد تم ترشيده

الأهمية الاقتصادية لترشيد الاستهلاك :

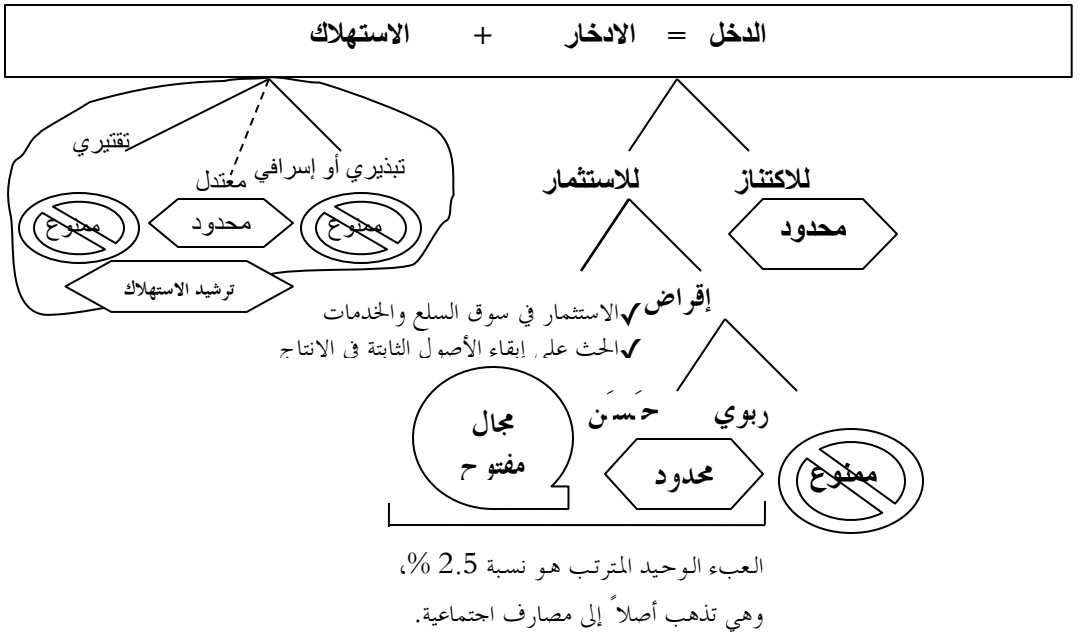

الشكل (5) آليات تشجيع الاستثمار

يكسب الإنسان خلال حياته لقاء عمل يؤديه أو مال يستثمره، وهذا الكسب يمثل الدخل له، فمن الناس من تستهلك دخلها كله، أو تحتفظ بجزء منه على شكل مدخرات. والادخار إما أن يذهب للاكتناز أو للاستثمار، لذلك يُمكننا إعادة كتابة معادلة الدخل بالشكل التالي :

الدخل = الادخار الاكتنازي + (الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاستهلاكي)

أما الادخار الاكتنازي المسموح به فيعادل الحد الأدنى المعفى من الزكاة والذي يسمى نصاباً. ولعل الحكمة من إعفائه هو مقابلة الحاجات الطارئة للناس في حياتهم من مرض أو غيره أو لسد احتياجاتهم لشراء تجهيزات تحتاج لمبالغ كبيرة نوعا ما.

جانب العرض:

هو جانب الموارد التي أوجدها الله سبحانه وتعالى، والإنسان وسيلة ذلك، بالزراعة والصناعة والنقل وتربية الحيوان، ويحقق ذلك قيمة مضافة.

أما مفسدات جانب العرض فهي:

فهي التي تؤدي إلى إنقاص الموارد وهلاكها، لذلك: هي مُفسدة ومُنقصة لها، وهي:

- الخنزير، لأن فيه أمراض كثيرة أثبتها الطب مراراً وتكراراً مما يفسد حياة الناس.
- المسكرات بما فيها أنواع الدخان والخمور[1]، لأن فيها أمراض كثيرة أثبتها الطب مراراً وتكراراً تفسد حياة الناس[2].
- الميتة، لأن فيها جراثيم قاتلة تؤدي إلى أمراض تقضي على حياة الناس.

هذه الموارد جعلها الله تعالى للناس أحلّ ما هو حلال: يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّبًا وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿ ١٦٨ ﴾ البقرة.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿ ١٧٢ ﴾ البقرة.

وحرم ما هو حرام: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ ١٧٣ ﴾ البقرة.

وجعل نقص العرض من الأنفس والثمرات والأموال شكل من أشكال الابتلاء للناس: وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿ ١٥٥ ﴾ البقرة.

لذلك كان اطعام الطعام من أفضل الاعمال:

وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ (البقرة: ١٨٤).

فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ (المائدة: ٨٩).

كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ (المادئة: ٩٥).

---

[1] ذكرت الجزيرة دراسة لجامعة كندية شهر ١١-٢٠١٦ أن تناول القليل من الخمر يؤدي لإصابة سرطانية.

[2] أظهرت إحصائيات ٢٠٠٩ أن سورية هي أكثر بلد سكانه من المدخنين حيث بلغت النسبة ٢٠٪ من عدد السكان ما يعادل ٥ مليون نسمة، وبلغت قيمة ما يدخنونه ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ولعلهم يحتاجون أكثر من هذا المبلغ كمعالجات طبية لمعالجة آثار الدخان.

جانب التبادل:

أما مفسدات التبادل، فكثيرة أهمها:

- **النجش**، وفيه تشويه لظروف العرض والطلب.
- **تلقي الركبان**، وفيه تلاعب بظروف العرض.
- **البيع على البيع**، وفيه تلاعب بظروف العرض.
- **السوم على السوم**، وفيه تلاعب بظروف الطلب.
- **الربا**، وفيه ضرر للطرف الأضعف من أطراف التبادل، وضررها في الاقتصاد الجزئي يكاد يكون غير مرئي، أما في الاقتصاد الكلي والعالمي فظهوره جليّ وواضح.
- **السرقة**، وفيه ضرر لطرف محدد من أطراف التبادل.
- **الغش والتدليس**، وفيه ضرر كبير على تضليل ظروف العرض والطلب فيشوهانها.
- **الاحتكار**، وفيه تشويه كبير لجانب العرض.
- **الغرر والقمار**، وفيه ضرر للطرف الأضعف من أطراف التبادل، وضررهما في الاقتصاد الجزئي يكاد يكون غير مرئي، أما في الاقتصاد الكلي والعالمي فظهوره جليّ وواضح.
- **العِينة**، وفيه ضرر للطرف الأضعف من أطراف التبادل، وضررها في الاقتصاد الجزئي يكاد يكون غير مرئي، أما في الاقتصاد الكلي والعالمي فظاهر جليّ وواضح.
- **التورق**، وفيه ضرر للطرف الأضعف من أطراف التبادل، وضرره في الاقتصاد الجزئي يكاد يكون غير مرئي، أما في الاقتصاد الكلي والعالمي فظاهر جليّ وواضح.

إن المفسدات هي عوامل تؤدي إلى ضرر بسيط أو كبير في الاقتصاد استناداً إلى مكان وقوع الضرر على فرد أو أفراد أو جماعات[1].

[1] نشرت صحيفة ذي الانتدبنت أون ساندي البريطانية تقريراً أصدرته الرابطة البريطانية يحذير من أن بريطانيا تتجه نحو ظاهرة قمار وبائية يتعرض فيها النساء والمراهقون أكثر من غيرهم لإدمان القمار. وذكر التقرير أن هناك حاجة ملحة لخدمات علاجية إضافية خاصة للنساء المقامرات اللاتي يتوقع أن يكون عددهم مساويا لعدد الرجال المقامرين بعد عشرين سنة من الآن. وذكر التقرير أن هناك أكثر من ٣٠٠ ألف شخص يعانون مشاكل بسبب القمار. وقال ألين ميل عضو البرلمان البريطاني أن الإدمان ليس كالزكام فهو لا ينصرف بنفسه ولا يشفى بمجرد بلع أقراص طبية بل يحتاج إلى المال والوقت لتدريب الطاقم الطبي على كيفية التعامل معه.
المصدر الجزيرة نت ١٥/١/٢٠٠٧ بعنوان: بريطانيا أمة من مدمني القمار.